الأمم المتحدة S/PV.9930

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9930**

الخميس، 5 حزيران/يونيه 2025، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيدة سوالو
	الصومال	السيد عبد الله يوسف
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كوين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كيلي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/330)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 15/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2025/330)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/330، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 أيار/مايو 2025 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لهم مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ جلسة المجلس السابقة للنظر في هذه المسألة (انظر S/PV.9874)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة، ما زلنا نلاحظ ظهور واقع سياسي جديد في سورية. وكما أكدت سابقا، وفي سياق هذا الواقع الجديد، هناك فرصة مهمة للحصول على توضيحات طال انتظارها بشأن المدى والنطاق الكاملين لبرنامج الأسلحة الكيميائية السوري؛ وتخليص البلد من جميع الأسلحة الكيميائية؛ وتطبيع العلاقات بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وضمان الامتثال الطويل الأجل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكما ذُكر، لم تتمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مدار أكثر من عقد من التأكد من دقة واكتمال الإعلان الذي قدمته السلطات السورية السابقة بسبب عدم كفاية المعلومات التي تضمنها وعدم دقتها. وأبلغت المنظمة خلال السنوات الـ 11 الماضية عما مجموعه 26 مسألة غير محسومة في إعلان سورية، لا تزال 19 منها غير محسومة. وأفادت الأمانة الفنية للمنظمة بأن جوهر المسائل التسع

عشرة غير المحسومة لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ إذ أنه ينطوي على وجود كميات كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية التي يُحتمل أنها غير معلنة أو غير متحقَّق منها.

وفي هذا الصدد، أرحب باستمرار تواصل السلطات السورية المؤقتة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة المسائل غير المحسومة المتصلة بملف الأسلحة الكيميائية السورية.

لدى انعقاد الجلسة السابقة لمجلس الأمن بشأن هذه المسألة، كانت التحضيرات جارية لإيفاد فريق من الخبراء التقنيين من الأمانة الفنية للمنظمة إلى دمشق لبدء العمل على إنشاء وجود مادي دائم للمنظمة في سورية والبدء في التخطيط المشترك لعمليات الانتشار في مواقع الأسلحة الكيميائية. ويسرني أن أبلغكم بأن تلك المهمة قد جرت في الفترة من 12 إلى 21 آذار/مارس. وعلاوة على ذلك، نُفذت مهمة ثانية خلال الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل وتُحضر الأمانة الفنية للمنظمة حاليا للمهمة المقبلة في الجمهورية العربية السورية.

وكان الهدف من المهام التي تمت حتى الآن هو الاضطلاع بالأنشطة اللازمة لإنشاء بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية والقيام بزيارات ميدانية وإجراء مقابلات مع العاملين الذين لديهم معرفة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وخلال المهمة الأولى، تمكن فريق المنظمة من القيام بزيارات أولية لخمسة مواقع في دمشق ومحيطها، بما في ذلك مرافق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة وجمرايا. وخلال المهمة الثانية، زار الفريق سبعة مواقع، وفقا لقائمة أولويات الأمانة الفنية للمنظمة وإمكانية الوصول إلى الأماكن. وجُمعت عينات أيضا من أحد المواقع التي شملتها الزيارات وتعكف مختبرات معينة لدى المنظمة على تحليلها حاليا.

وخلال آخر زيارة في نيسان/أبريل، عقد فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا اجتماعات مع ممثلي السلطات السورية المؤقتة، بمن فيهم المدير العام المعيّن حديثا لمركز الدراسات والبحوث العلمية ومع معالي السيد أسعد حسن الشيباني، وزير الشؤون الخارجية في حكومة تصريف الأعمال في الجمهورية العربية السورية. كما عقد فريق الأمانة اجتماعا تقنيا مع اثنين من الخبراء السوريين وجمع معلومات جديدة لم يسبق أن كشفت السلطات السورية السابقة عنها.

وأبرزت المنظمة أن السلطات السورية المؤقتة قدمت كل الدعم اللازم لأنشطة الفريق التابع لها في كلتا المهمتين. وفي جملة أمور، شمل هذا الدعم إتاحة إمكانية الوصول دون قيود إلى المواقع والأشخاص وإصدار تأشيرات الدخول والحراسة الأمنية خلال الأنشطة الميدانية. وجرت مناقشات أيضا بشأن متطلبات المنظمة لتنفيذ أنشطتها المقبلة في سورية بأمان والتخطيط للخطوات المقبلة اللازمة لتيسير هذه الأنشطة.

وتظل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاما تاما بالوفاء بولايتها المتمثلة في التحقق من تنفيذ الجمهورية العربية السورية جميع متطلبات الإعلان بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة وبالطبع قرارات مجلس الأمن. وجدير بالثناء التزام السلطات الجديدة في سورية بالتعاون الكامل والشفاف مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إلا أن العمل الذي ينتظرنا لن يكون سهلا وسيتطلب دعما من المجتمع الدولي. وقد أكدت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية باستمرار على أهمية الدعم الإضافي والموارد الإضافية من الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة لإنجاز المهام اللازمة لتخليص سورية من جميع الأسلحة الكيميائية وتنفيذ الأنشطة الأخرى التي صدر بها تكليف، مثل المساعدة في بناء القدرات لمنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية وانتشارها، وكذلك التدريب والمعدات لتمكين الهيئة الوطنية السورية من الاستجابة للمسائل والحوادث المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والتحقيق فيها.

وأحث أعضاء المجلس مرة أخرى على الاتحاد وإبداء روح القيادة في تقديم الدعم الذي سيتطلبه هذا الجهد غير المسبوق. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم لهذا الجهد وستواصل القيام بدورها في التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية – في أي مكان وفي أي وقت.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نتقدم بالشكر لإيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها.

لقد درسنا عن كثب التقرير الشهري الأخير الذي أصدره السيد فرناندو أرياس، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما تلك الأجزاء المتعلقة بالزيارتين اللتين قام بهما ممثلو البعثة إلى دمشق لتقييم الإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويسعدنا أن الأمانة الفنية تعمل تدريجيا على إقامة علاقة عمل متينة مع الجانب السوري. ونرحب أيضا بالتزام قطر بالدور الذي اضطلعت به لتكون بمثابة قناة اتصال محايدة سياسيا وموضوعية مع دمشق، وكذلك باستعداد الدوحة لتمثيل سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن يتم تعيين ممثل دائم من سورية في هذا المنصب.

وبشكل عام، نلاحظ أنه لا يمكن إحراز التقدم في معالجة المسائل غير المحسومة المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية إلا إذا ضمنت قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تكون هذه العملية خالية من التحيز السياسي وأن تتم بطريقة مهنية وموضوعية ومحايدة بحتة. وللأسف، لا تزال تساورنا شكوك جدية في هذا الصدد بالنظر إلى السجل المحزن للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، المليء بالانتهاكات والتزوير. والاتجاه السائد منذ عدة سنوات نحو التسييس الشديد لأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يقوض الثقة في قدرتها على أداء وظائفها التقنية البحتة بأمانة وضمير، كما تنص عليه ولايتها.

ويجب أن نشير إلى أن العلاقات البناءة التي نراها تنشأ بين السلطات السورية الجديدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تلغي القرارات الإسنادية التي ضغطت البلدان الغربية لاعتمادها آنذاك في انتهاك لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولا إنشاء كيانات غير شرعية مثل فريق التحقيق وتحديد الهوية، ولا انتهاكات الأمانة الفنية لأساليب العمل التي تنص عليها الاتفاقية. ولا علاقة للبيئة السياسية بالأمر. إنها مشكلة تتعلق حصرا بتدني جودة الإجراءات التي تتخذ على نطاق المنظمة بأكملها. ولم يتم إلغاء التزوير المباشر في إعداد التقرير الخاص بحادثة دوما. وأود أن أذكّر، كما أكدت مصادر مختلفة، بمن في ذلك

المفتشون السابقون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذين شاركوا بشكل مباشر في التحقيق في هذه الحادثة، بأن النسخة النهائية من التقرير خضعت لتعديلات كبيرة مقارنة بالنسخة الأولية. وقد باءت بالفشل محاولات هؤلاء المفتشين لضمان قيام قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتحقيق فيما حدث. وبدلا من ذلك، تعرضوا للاضطهاد بسبب بحثهم عن الحقيقة. وفي هذا السياق، كيف يمكننا الوثوق في أي ادعاءات صادرة عن الأمانة الفنية فيما يتعلق بسورية؟ وكيف يمكن أن تكون هناك أي ثقة على الإطلاق في أداء كيانات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وما يلفت الانتباه بشكل خاص فيما يتعلق بهذا التقرير هو تقييمات المدير العام المشكوك فيها – على أقل تقدير – بأن الحالة العسكرية الراهنة في سورية تسمح بالحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن البرنامج الكيميائي العسكري السابق في سورية. وهذه التصريحات لا نعتبرها سابقة لأوانها فحسب، بل أيضا خارجة عن الولاية الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولا يمكننا تجاهل الحقيقة الموضوعية: على مدار سنوات النزاع، وقع جزء كبير من الأراضي السورية مرارا وتكرارا تحت سيطرة جماعات مسلحة مختلفة. ودُمرت العديد من المنشآت العسكرية والصناعية الحيوية أو أصيبت بأضرار جسيمة نتيجة للغارات الجوية المكثفة التي نفذها كل من التحالف الغربي وإسرائيل.

وفي ظل هذه الظروف، يستحيل الحديث عن جمع عينات جديدة بشكل صحيح والبحث عن وثائق في تلك المرافق. كما أن لدينا شكوكا حول جودة المواد "الجديدة" التي يتم الحصول عليها في هذه البيئة. ومن الواضح أنه في ظل هذه الظروف، لا يمكننا الحديث عن الحفاظ على تسلسل حفظ عينات الأدلة أو دقته أو إمكانية التحقق منه أو فائدته في التحليل الموضوعي. كما لا يمكننا الحديث عن القدرة على رسم صورة كاملة خلال عمليات التفتيش هذه. وفي ظل هذه الخلفية، تبدو محاولات الشروع في عمليات تفتيش جديدة غير مبررة، على أقل تقدير، ويمكن النظر إليها على أنها محاولة لإلقاء اللوم على السلطات السورية السابقة بدلا من اعتبارها خطوة نحو إثبات الحقيقة الموضوعية. وبعبارة أخرى، فإن جميع الشروط المسبقة متوفرة لمزيد من تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لخدمة الحالة السياسية المتغيرة في البلد. وهذا اتجاه ينبغي ألا يدعمه مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، نحث الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التركيز على إجراء تحليل شامل للمواد المتاحة بالفعل التي جُمعت على مدى السنوات السابقة. والسبيل الوحيد لحل المسائل غير المحسومة في إطار الإعلان الأولي هو اتباع نهج مهني وموضوعي. إن توجيه اتهامات جديدة دون أدلة دامغة لن يقربنا من حل المشكلة فحسب، بل يزيد أيضا من حالة التسييس وانعدام الثقة المحيطة بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعند مناقشة الملف الكيميائي السوري، نحث جميع الأطراف على أن تأخذ في الحسبان السياق الكامل وتعقيدات الحالة السياسية الداخلية الراهنة في سورية، بما في ذلك الحاجة إلى ضمان سيادة البلد وسلامة أراضيه واستعادة مؤسسات الدولة ومكافحة التهديدات الإرهابية. ويجب ألا يصبح القرار 2118 (2013) أداة سياساتية أو وسيلة لتصفية الحسابات، وإلا فقد تتعرض عملية الاستقرار الهشة في البلد للخطر.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات، وأرحب بالممثل الدائم لسورية في جلسة اليوم.

لقد مر ما يقرب من ستة أشهر على سقوط نظام الأسد. ولا تزال صور السوريين وهم يحتفلون في الشوارع وعلامات الأمل الواضحة ماثلة في ذاكرتنا. وفي حين أن الحالة الأمنية في سورية لا تزال معقدة وغير مستقرة، تبقى بعض الأمور واضحة ومباشرة – الأسلحة الكيميائية غير قانونية. ويجب تدمير تلك الأسلحة. ويجب التحقيق في أي استخدام لها ومحاسبة المسؤولين عنه. وللضحايا الحق في العدالة.

لقد طالت وحشية نظام الأسد جميع جوانب الحياة السورية، لكنها ربما تتجلى بشكل أوضح وأكثر قسوة في الهجمات الكيميائية المتعددة التي شُنت ضد المدنيين على مر السنين. والآن تتخذ سورية خطوة أولى في معالجة هذا الإرث الثقيل بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويستحق هذا المسعى دعمنا الجماعي.

وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أطرح ثلاث نقاط باختصار.

أولا، نرحب بالتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة الانتقالية السورية. وجدير بالثناء تصريحات القيادة السورية بشأن الالتزام بتنفيذ الأحكام الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). لقد شجعتنا الزيارات التي قامت بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية التي كان آخرها – كما سمعنا – في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل. وهذه خطوات ملموسة نحو إنشاء وجود مستدام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونؤكد مجددا على أهمية مواصلة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الحوار مع الحكومة الانتقالية السورية على المستويين التقني والسياسي. وبينما ندرك نقص الموارد، من المهم أن يستمر الزخم الحالي وأن يُتَرجم الحوار إلى نتائج ملموسة على أرض الواقع.

ثانياً، يجب إعطاء الأولوية لضمان عدم وقوع أسلحة أو سلائف كيميائية في أيدي الإرهابيين. لن يتردد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من التنظيمات الإرهابية في استخدام هذه الأسلحة. ولا نزال ندعم جميع الجهود المبذولة لمكافحة داعش في سورية.

ثالثا وأخيرا، إن الضحايا وأقاربهم يستحقون العدالة. إن القرار 2118 (2013) واضح: يجب تأمين الأدلة على جرائم نظام الأسد، ويجب ضمان المساءلة. لا يمكن أن يفلت مرتكبو هذه الهجمات بالأسلحة الكيميائية من العقاب. يجب علينا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذه الغاية.

في الختام، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يواصل دعم جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية لتدمير هذه الأسلحة المروعة بصورة فورية ونهائية. ولا تزال الدانمرك ثابتة في دعمها لسورية سلمية وخالية من الأسلحة الكيميائية.

السيد غنغ شوانغ (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

إن موقف الصين من مسألة الأسلحة الكيميائية ثابت. نحن نعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي بلد أو منظمة أو فرد، وتحت أي ظرف أو لأي غرض. ولا يمكن التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان. ونعرب عن أملنا في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر.

إن الصين تدعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للاضطلاع بواجباتها ومسؤولياتها وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتشجع أمانتها الفنية على تعزيز التواصل والتعاون مع السلطات السورية المؤقتة بروح علمية ومنفتحة وشفافة. وننوه بالتفاعل الإيجابي الأخير بين الطرفين. ينبغي لسورية، بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية، أن تنفذ بالكامل التزاماتها بموجب الاتفاقية بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معاً للتوصل إلى حل مبكر ونهائي لمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية.

تواجه سورية حاليا مشهدا أمنيا هشا ووضعا قاتما في مجال مكافحة الإرهاب. ففي الآونة الأخيرة هزت البلد عدة هجمات إرهابية عنيفة مما أثار مخاوف من استغلال التنظيمات الإرهابية والقوى المتطرفة لحالة الفوضى الراهنة لكي تنمو وتعود من جديد. ينبغي للمجتمع الدولي أن يظل على درجة عالية من اليقظة بشأن سيناريو محتمل لقيام القوى الإرهابية في سورية بتصنيع الأسلحة الكيميائية أو حيازتها أو استخدامها. ونشعر بالقلق إزاء التقارير ذات الصلة التي تفيد بأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتمركزين في سورية قد تم مؤخرا إدماجهم في قوات الحكومة السورية، ونحث السلطات السورية المؤقتة على الوفاء بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب. ويجب عليها اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية وفرادى الإرهابيين المدرجين في قوائم مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، ومنع وقوع المواد الكيميائية الخطيرة والأسلحة الكيميائية في أيدي الإرهابيين.

إن عملية الانتقال السياسي في سورية تمر بمرحلة حرجة. وتأمل الصين صادقةً أن يعود السلام والاستقرار إلى سورية في وقت مبكر. ولتحقيق هذه الغاية، ندعو جميع الأطراف المعنية في سورية إلى العمل وفقاً لتوجيهات مبادئ القرار 2254 (2015) بالانخراط الكامل والتشاور فيما بينها وبناء أقصى قدر من التوافق والدفع قدماً بعملية انتقال سياسي واسعة وشاملة للجميع بطريقة منظمة. وفي الوقت نفسه، من المهم العمل مع المجتمع الدولي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية والبدء في التعافي الاقتصادي. وتؤيد الصين قيام الأمم المتحدة بدور مهم في هذه العملية.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تود فرنسا أن تشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. ونشكرها أيضا على تقريرها عن العمل الذي قامت به أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتي برهنت على مهنيتها ولا يمكن التشكيك في حياديتها.

كما أرحب بالممثل الدائم للجمهورية العربية السورية وبممثل تركيا.

في سياق مناقشتنا لمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، لا بد أن نتذكر ضحايا هذه الأسلحة اللاإنسانية. دعونا لا ننسى أن نظام الأسد استخدم هذه الأسلحة ضد شعبه لسنوات، مما تسبب في سقوط آلاف الضحايا المدنيين، لا سيما في الغوطة في آب/أغسطس 2013.

وقد أحيا سقوط النظام في كانون الأول/ديسمبر آمالاً كبيرة لدى الشعب السوري. وتحركت فرنسا على الفور لمساعدة السلطات السورية على قيادة عملية انتقال سياسي تحترم مبادئ القرار 2254 (2015)، بما يمهد الطريق لتتمتع سورية بالحرية والسيادة والاستقرار ويعاد إدماجها بالكامل في المجتمع الدولي. ومن الخطوات الأساسية في عملية إعادة الإدماج هذه القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية الموروث من النظام المخلوع. يشكل القضاء على هذا البرنامج أيضا مثالاً لتعزيز الحظر المطلق للأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، ترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها السلطات السورية الانتقالية لضمان امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد انضمت سورية إلى الاتفاقية في عام 2013، بضغط من المجتمع الدولي. وعلى مدى أكثر من 11 عاماً، حالت تكتيكات المماطلة التي اتبعتها السلطات السورية السابقة دون تحقق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من القضاء على البرنامج الكيميائي السوري. ولا يزال يتعين توضيح العديد من الأسئلة المتعلقة بالمخزونات الكبيرة من العوامل الكيميائية.

وقد أنشئت دينامية حقيقية للتعاون بين السلطات السورية الجديدة والأفرقة التابعة للأمانة الفنية. ونعرب عن ارتياحنا إزاء مختلف عمليات الانتشار الأخيرة، ونرحب بالتزام السلطات الانتقالية بمواصلة تسهيل عمل أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب تكثيف هذا التعاون لتحديد الأسلحة الكيميائية في سورية والقضاء عليها بسرعة وبشكل نهائي وفي ظل ظروف أمنية مضمونة. ستتمكن سورية، من خلال تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، من استعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في الاتفاقية، والتي عُلقت في عام 2021.

ثانياً، يجب على المجلس أن يستمر في كفالة القضاء على البرنامج الكيميائي السوري من أجل منع الجهات من غير الدول، ولا سيما الإرهابيين، من الحصول على الأسلحة الكيميائية وحماية السكان. لا يزال الإرهاب الكيميائي يشكل تهديدا للسكان السوريين ولاستقرار المنطقة على حد سواء. وقد شهدت تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على حقيقة هذا التهديد، حيث أثبتت مسؤولية تنظيم داعش عن الهجوم الذي وقع في مارع عام 2015. ويجب على المجلس أن يظل متأهباً لمنع وقوع مخزونات الأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها في أيدي الجماعات الإرهابية.

ثالثاً، يجب ألا يفلت المسؤولون عن استخدام الأسلحة الكيميائية من العقاب. فالمساءلة أمر حتمي، سواء لتحقيق العدالة للضحايا أو لضمان مصداقية القاعدة التي تحظر الأسلحة الكيميائية. وستواصل فرنسا أداء دورها كقوة دافعة في هذا الصدد، بعدما أطلقت الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية في عام 2018. وسنواصل دعم أعمال المتابعة المهنية والمحايدة التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية والمساءلة الفعالة.

إن المسار الذي شرعت فيه سورية منذ سقوط الأسد يجب أن يكون مسار بلد حر وديمقراطي يحترم كل مكوناته ويعيش في سلام مع جيرانه ويكون خالياً من الإرهاب. ولذلك، فإن العمل الجاري لإزالة برنامج الأسلحة الكيميائية يسهم في تحقيق ذلك الهدف. فلنساعد سورية ونشجعها.

السيدة كوين (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

أود أن أبدأ بالترحيب بالتزام الحكومة السورية القوي بطي صفحة من صفحات التاريخ. ونشيد بتصميم سورية على ضمان التدمير الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي يعود لعهد الأسد.

وتشعر المملكة المتحدة بتشجيع كبير لتقديم سورية للدعم التشغيلي واللوجستي لعمليات النشر التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الوصول إلى المواقع والأشخاص، ولالتزام سورية بالتواصل مع المجتمع الدولي.

ونرحب أيضاً بعمليات النشر التي قامت بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية في آذار/مارس ونيسان/أبريل. إن المثابرة والمهنية اللتين أظهرهما موظفو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية استثنائيتين، وكذلك استمرار الجودة العالية لعمل الأمانة الفنية على هذا الملف المهم في بيئة فنية صعبة للغاية. وقد أُحرِز تقدم مهم نحو إقامة مكاتب لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية وجمع العينات وتحليلها. وتشكل خطوات حاسمة لتنفذ سورية بالكامل اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118(2013) اللذين انتهكهما نظام الأسد انتهاكا صارخا.

ولكن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في بيئة تشغيلية صعبة. ونظرا لسرية برنامج الأسلحة الكيميائية غير القانوني لنظام الأسد وتعقيده، لا يزال حجم التحدي الذي ينتظرنا بدقة مجهولا.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط مقتضبة في هذا الصدد.

أولا، سيتعين أن تبدي الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرونة من الناحية التشغيلية للتصدي لأي مخاطر انتشار أو مخاطر صحية تُرصد أثناء تفتيش المواقع المثيرة للقلق. وتضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور حيوي. ويجب أن تتحقق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الإعلان عن أي عناصر متبقية من برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد وتدميرها بقيادة سورية على النحو المنصوص عليه في اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

ثانيا، ستحتاج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هذا الهدف إلى مساعدة تقنية ومالية ولوجستية من المجتمع الدولي. وأطلعت المنظمة الدول الأطراف على التكاليف المقدرة لعملها في سورية. وقدمت المملكة المتحدة بالفعل أكثر من مليون دولار لبعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية لدعم عملها الفوري وستنظر في تقديم المزيد من المساعدة. ونؤيد ما قاله الممثل السامي ناكاميتسو في تشجيع دول أخرى على توفير الموارد اللازمة أيضًا. ونرحب بوجه خاص بدور قطر في تمثيل سورية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي.

أخيرا، قد تؤخر الأعمال العسكرية التي تقوم بها دول مجاورة عمليات نشر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتهدد الحفاظ على الأدلة في مواقع الأسلحة الكيميائية. ولذلك، نحث إسرائيل على وقف التصعيد في سورية.

ونملك فرصة تاريخية لتخليص سورية من الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد. فلنقم جميعا بدورنا في دعم سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتمكين الحكومة السورية الجديدة أخيرا من إغلاق الملف المتعلق بآفة استخدام الأسلحة الكيميائية وهذا الفصل المظلم من تاريخ سورية.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون والصومال وبلدي الجزائر، بالإضافة إلى غيانا (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة).

ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

نعيد تأكيد التزامنا الثابت بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وندين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان من قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف.

ونلاحظ بارتياح التقارير الصادرة مؤخرا التي توضح بالتفصيل التقدم الكبير المحرز في تنفيذ القرار 2118 (2013). وننوه بتعزيز الاتصالات الإيجابية بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية، بما في ذلك الزيارة التي أجراها المدير العام إلى دمشق والاجتماعات التي عقدها مع الرئيس السوري الجديد ووزير الخارجية السوري. ونرحب بعمليات النشر الموفَّقة التي قامت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في آذار/مارس ونيسان/أبريل وأيار/مايو والتي أتاحت إمكانية الوصول على نحو غير مسبوق والتعاون وجمع وثائق وعينات جديدة لم تكشف عنها من قبل السلطات السابقة.

ونشيد بدور قطر الفعال في تمثيل المصالح السورية أمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومشاركة وزير الخارجية السوري في الدورة 108 للمجلس التنفيذي للمنظمة.

ومما يثلج صدرنا التزام السلطات السورية بتأمين مكاتب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دمشق وتوفير إمكانية الوصول الكامل والحراسة الأمنية والتعاون التام خلال الاجتماعات الفنية مع الخبراء السوريين. ونشدد على أهمية ضمان أن يظل هذا التعاون متسقا وشاملا وقابلا للتحقق لأنه أمر حيوي لبناء الثقة وبث الاطمئنان داخل المجتمع الدولي.

ونرحب بآخر التطورات الاقتصادية المتعلقة بسورية على الصعيد العالمي، بما في ذلك رفع الجزاءات التي فرضها الشركاء الدوليون الرئيسيون وأهلية سورية مجددا للحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية بعد سداد شركاء إقليميين لديونها.

ولا تزال مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في بعض المناطق السورية، ولا سيما الغارات الإسرائيلية المتصاعدة واحتلال 460 كيلومتر مربع منذ كانون

الأول/ديسمبر 2024. ونعرب عن بالغ قلقنا إزاء الغارات التي وقعت بالقرب من القصر الرئاسي السوري في 2 أيار/مايو والهجمات التي شهدتها اللاذقية/طرطوس في 30 أيار/مايو. وندين هذه الأعمال بأشد العبارات.

وتصر المجموعة على الوقف الفوري لجميع الاعتداءات التي تطال الأراضي السورية، مع التأكيد على حرمة وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وندعو إلى اتخاذ تدابير إقليمية لوقف التصعيد ونعيد التأكيد على الحاجة الملحة إلى الحوار والدبلوماسية لمنع المزيد من التصعيد والمعاناة الإنسانية.

ونرحب باستعداد سورية لنسج علاقات شفافة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يزال اهتمامنا منصبًا على 19 مسألة غير محسومة تنطوي على كميات عوامل الحرب الكيميائية والذخائر التي قد تكون غير معلنة. وفي هذا الصدد، ندعم عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في معالجة هذه المسائل غير المحسومة.

ونحث جميع الأطراف على التعامل مع هذه المسائل غير المحسومة بأقصى قدر من الجدية والعمل على نحو تعاوني وشفاف لسد الثغرات وضمان الامتثال الكامل. ونشيد بالتقدم الإيجابي الذي تحقق في جمع الوثائق والعينات الجديدة وفي الاجتماعات التقنية المثمرة المعقودة التي مكّنت من تقديم نظرة متعمقة بشأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

وننوه أيضا بتقديرات التكاليف المفصلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومذكرتها بشأن سبل المضي قدما فيما يتعلق ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري ونشجع المجتمع الدولي على مواصلة دعمه، مع الإشارة إلى تعزيز التعاون وإمكانية الوصول. وتظل التهديدات المستمرة التي يشكلها تنظيم داعش والتي أكدتها 10 هجمات في شمال شرق سورية الشهر الماضي من دواعي القلق البالغ. وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة بشن أول عملية في سورية لمكافحة تنظيم داعش في حلب.

ونرحب أيضا بتشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين في 18 أيار/مايو بوصفه خطوة هامة من أجل المساءلة والمصالحة.

أخيراً، نؤكد أن حماية المدنيين والالتزام بالقانون الدولي الإنساني يجب أن يظلا في صميم جميع جهودنا لمكافحة الإرهاب.

ونُشجع استمرار الحوار والتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية من أجل إغلاق هذا الملف بشكل دائم.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات.

كما أكدنا في مناسبات عديدة، فإن سلوفينيا تدين بشكل لا لبس فيه استخدام الأسلحة الكيميائية – في أي مكان ومن قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف.

بعد حرب استمرت أكثر من عقدا واستُخدمت فيها الأسلحة الكيميائية، أمام سورية الآن فرصة تاريخية لإغلاق هذا الفصل المظلم من ماضيها. وفي حين أن العديد من المسائل المفتوحة المتعلقة ببرنامج الأسلحة

الكيميائية السوري لا تزال قائمة، إلا أننا نشهد تعاوناً متزايداً بين السلطات السورية المؤقتة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك نشر فريق تابع للمنظمة في سورية مؤخراً.

ومما يشجع سلوفينيا التزام السلطات السورية المؤقتة بتفكيك بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية. ونحث السلطات المؤقتة على أن تظل ملتزمة بهذا المسار الواعد وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للوفاء الكامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكذلك الامتثال لقرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، نؤكد الحاجة المُلحة إلى وضع خرائط دقيقة لتحديد أي مواقع غير معلنة ذات صلة بتطوير أو إنتاج أو تخزين الأسلحة الكيميائية وتأمين وتدمير تلك المواقع.

وفيما يتعلق بالاستخدام السابق للأسلحة الكيميائية، نرى أنه من الضروري تحديد ومحاسبة المسؤولين عن المعاناة الهائلة التي سببها استخدام الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء سورية. وندعو السلطات المؤقتة إلى بذل قصارى جهدها لضمان تحقيق العدالة للضحايا والناجين ومنع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في البلد.

تؤكد سلوفينيا من جديد دعمها الثابت لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتثني على مديرها العام وفريقه لعملهم وتواصلهم بثبات مع السلطات السورية. ونؤمن بأن اتباع نهج متعدد الأطراف، محوره اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هو السبيل الوحيد الكفيل بقيادتنا نحو مستقبل خالٍ من خطر الأسلحة الكيميائية.

وفي سورية، يشكل بناء مستقبل خالٍ من خطر الأسلحة الكيميائية جزءا مهما من تعزيز استقرار البلد والمنطقة ككل. ولا تزال سلوفينيا ملتزمة بهذا الهدف.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. ونرحب بحضور ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة.

تعارض باكستان وتدين استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة كانت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ونعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية ركيزة من ركائز تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي. ولا تزال باكستان ملتزمة بالنهوض بأهداف الاتفاقية ودعم فعالية ونزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحماية آليات التحقق التابعة لها. وندعم الجهود المتواصلة من أجل الالتزام العالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومن أجل تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي.

وتدعم باكستان الهدف المشترك المتمثل في تحقيق الاستقرار في سورية من خلال عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون ويمتلكون زمامها وتتولى الأمم المتحدة تيسيرها. ونؤكد دعمنا لوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها.

فيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، أود أن أوضح النقاط التالية:

أولاً، نرحب بالتزام السلطات السورية بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتأمين مواقع الأسلحة الكيميائية المشتبه بها ومعالجة المسائل غير المحسومة. وفي هذا الصدد، نُقدر بشكل خاص تجاوب

السلطات السورية وتعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للوفاء بولايتها ومعالجة المسائل التي طال أمدها وضمان الوصول دون عوائق لتمكين المنظمة من التحقق بصورة مستقلة وكاملة من القضاء على الأسلحة الكيميائية المشتبه بها في سورية ومخاطر انتشارها امتثالاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ثانياً، نثني على تعاون المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مع السلطات السورية لتنفيذ الولاية الموكلة إلى المنظمة. ونُرحب بإيفاد فريق المنظمة إلى سورية لمواصلة الأنشطة الضرورية المطلوبة لإرساء وجود للمنظمة في سورية على أساس تكيفي ومستدام وللقيام بالأنشطة المتعلقة بالإعلان. وندعم استمرار هذه الجهود المهمة بطريقة شفافة ومنصفة.

ثالثاً، يجب على الجميع اغتنام الفرصة الحالية لمعالجة المسائل العالقة في سورية، بما فيها تلك ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية. ونحث على مواصلة الحوار والتعاون والامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن كوسيلة للمضي قدماً في إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السورية في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء مختلف جوانب الحالة في سورية، ولا سيما احتلال إسرائيل العسكري لأجزاء من الأراضي السورية واستمرارها في شن غاراتها على المواقع والمنشآت السورية. ويجب أن تتوقف هذه الهجمات المستحقة للشجب والانتهاكات المستهجنة لسيادة سورية ووحدة أراضيها. ونحث على توافق الآراء والوحدة داخل المجلس من أجل استعادة الحالة الطبيعية ومعالجة جميع المسائل العالقة من أجل الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة وتوطيدهما.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها المثيرة للاهتمام كالعادة.

بادئ ذي بدء، يلتزم بلدي، اليونان، التزاماً كاملاً بمبادئ وأهداف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونُدين بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي دولة أو جهة غير حكومية في أي مكان وتحت أي ظرف، ونؤكد ضرورة محاسبة جميع من يستخدم هذه الأسلحة.

وتدعم اليونان، التي ترتبط تاريخياً بالشعب السوري، الجهود التي تبذلها سورية لتحقيق التقدم والازدهار وأن تكون عامل استقرار في المنطقة ككل. وكما ذكر وزير خارجيتنا قبل بضعة أيام فقط، في 21 أيار/مايو، أثناء ترؤسه الجلسة السابقة للمجلس بشأن الحالة في سورية (انظر S/PV.9920)، فإن اليونان على استعداد للمساهمة في إعادة إعمار سورية وضمان الحفاظ على تنوعها العرقي والديني الثري. ومن هذا المنطلق، زار وزير خارجيتنا دمشق في شباط/فبراير وشارك في مؤتمرات دولية بشأن سورية في باريس وبروكسل.

لقد أتاحت عملية الانتقال السياسي في سورية فرصة نادرة لتسوية مسألة الأسلحة الكيميائية التي طال انتظارها في سورية. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات ذات أولوية بالنسبة لليونان.

أولاً، يدعم بلدي عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل إثبات الحقائق المحيطة بأي استخدام للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة، لأغراض عدائية من قبل نظام الأسد. ونشيد بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تضطلع بولايتها بنزاهة ومهنية مع الالتزام بأعلى المعايير الدولية.

ثانياً، نرحب بالتقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري (انظر S/2025/330). وعلى الرغم من التقدم البطيء المثير للقلق، كما يشهد التقرير، فقد نفذت الأمانة الفنية للمنظمة بعض الأنشطة. والجدير بالذكر أننا نرحب بإيفاد فريق من الأمانة الفنية إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من 14 إلى 25 نيسان/أبريل 2025. وخلال تلك المهمة، عقد الفريق اجتماعات مع ممثلي سلطات الأمر الواقع السورية وجمع معلومات جديدة لم يتم الكشف عنها من قبل للأمانة الفنية. والأهم من ذلك أنه زار سبعة مواقع، بما في ذلك موقعان كان نظام الأسد قد أعلن عنهما في إعلانه الأولي في عام 2013. نتطلع إلى نشر نتائج تحليل الأدلة التي جُمعت خلال الأنشطة المذكورة أعلاه.

ثالثًا، وكما ورد في التقرير الشهري الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لم تفِ السلطات السورية بعد بأي من التدابير المنصوص عليها في القرار EC-94/DEC.2 الصادر عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا سيما فيما يتعلق بالإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية التي تمتلكها حاليًا، بما في ذلك السارين وسلائف السارين والكلور غير المخصص لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية، وكذلك مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية والمرافق الأخرى ذات الصلة.

ولذلك، فإننا ندعو السلطات الفعلية في سورية إلى المشاركة البنّاءة وبحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل تسوية المسائل الـ 19 العالقة وبالتالي تأكيد تخليها عن استخدام الأسلحة الكيميائية وإتمام التدمير الكامل لمخزوناتها.

ومن نفس المنطلق، نذكّر دمشق بمسؤوليتها عن منع أي جهات فاعلة من غير الدول من الحصول على الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي سيكون له آثار مدمرة على الاستقرار والأمن الإقليميين.

وختاماً، تكرر اليونان دعوتها السابقة إلى وحدة المجلس في دعم القرار 2118 (2013) والمعايير الدولية ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، تؤكد اليونان من جديد دعمها الكامل لسيادة سورية ووحدة أراضيها، والتي يجب أن تُحترم بالكامل من قبل الجميع، مع التمسك بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

شهدت الأشهر الثلاثة الماضية عددًا من التطورات الإيجابية المتعلقة بسورية. فمن إعادة الاندماج التدريجي للفصائل المسلحة في إطار الدفاع الوطني إلى رفع العقوبات، وعودة دمشق الناجحة إلى المجتمع الدولي، هناك أمل عالمي جديد بأن القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية أصبح الآن في متناول اليد أخيراً.

ومع ذلك، فإن نقص الموارد اللازمة لتحقيق هذا التطلع، فضلاً عن عودة ظهور تنظيم داعش والتحديات الأمنية المستمرة، بما في ذلك تبادل القصف المدفعي الأخير في جنوب سورية، يذكرنا بأن التهاون ليس خياراً. وأود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية في هذا الصدد:

أولاً، نرحب بالتقدم الذي أُحرز مؤخراً بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد أسفرت زيارة فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية في آذار/مارس ونيسان/أبريل عن الوصول إلى مواقع رئيسية تتعلق بالأسلحة الكيميائية، وبعضها لم يعلن عنها نظام الأسد، فضلاً عن جمع أدلة مهمة من الميدان. ونشيد بجهود سورية في تقديم كل الدعم اللازم لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في حدود مواردها المحدودة ونأمل أن يستمر هذا التعاون. ونود أيضًا أن نغتنم هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة إزالة جميع الأسلحة الكيميائية في العالم. وتؤكد عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية على رغبة البشرية في بناء عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. وينبغي تنحية أي اعتبارات سياسية جانباً، وينبغي للدول الأربع المتبقية غير الأطراف في الاتفاقية، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن تنضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية دون تأخير أو شروط مسبقة من أجل تحقيق رؤيتنا المشتركة.

ثانياً، يجب ألا يدخر المجلس ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهداً في محاسبة الجناة على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين الأبرياء. ربما يكون نظام الأسد قد سقط في كانون الأول/ديسمبر الماضي، لكن مسؤوليتنا في ضمان المساءلة عن خسارة أكثر من 000 1 من الأرواح لا تزال تقع على عاتقنا. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك فريق التحقيق وتحديد الهوية. وتُظهر إنجازاتها الرئيسية، بما في ذلك تحديد تنظيم داعش كمسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في مارع في عام 2015، مدى أهمية عملها المستمر وصلته الوثيقة بالواقع، لا سيما في سياق عودة ظهور داعش مؤخراً. ويجب أن يستمر عمل فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية حتى يتم تدمير جميع الأسلحة الكيميائية في سوريا وتحديد مرتكبي الجرائم ذات الصلة. ونعارض أي محاولات لتقويض قيمته وشرعيته.

ثالثًا، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم الدعم المالي والعيني لفريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية على النحو المطلوب. وعلى الرغم من أن المشهد السياسي الآن أكثر ملاءمة لحل هذا الملف من أي وقت مضى، إلا أن نقص الموارد يعيق قدرة الهيئة الرقابية على ترجمة هذا الزخم إلى واقع ملموس، كما يتضح جليًا في إحاطة اليوم. وفي هذا السياق، يسرّ جمهورية كوريا أن تعلن عن قرارها تقديم مساهمة طوعية بقيمة 000 100 يورو إلى فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعني بسورية.

ونأمل أن تقوم دمشق، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بتدمير جميع الأسلحة الكيميائية بشكل آمن وفقًا لذلك، وأن تكشف في نهاية المطاف عن الحقيقة وراء الجرائم البشعة التي ارتكبت خلال تلك الأوقات المظلمة.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو.

في الرياض، فتح الرئيس ترامب فصلاً جديداً في العلاقات الأمريكية السورية. ونحن الآن في لحظة فرصة عظيمة يمكن فيها لسورية، بدعم دولي، أن تمتثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

وترحب الولايات المتحدة بالخطوات الإيجابية الأولية التي اتخذتها المنظمة والحكومة السورية. ونثني عليهما على نجاحهما في بدء عمليات التفتيش على الأرض على الرغم من الظروف الصعبة للغاية.

ونرحب بالتزام الحكومة السورية بتقديم كل الدعم والتعاون اللازمين للأمانة الفنية. ومن الضروري معالجة أي بقايا من برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد بشكل آمن ومأمون. ونتطلع إلى طي صفحة برنامج نظام الأسد للأسلحة الكيميائية، وبذلك نجعل سورية والمنطقة ككل أكثر أمناً.

وأخيراً، يمثل التغيير في التعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرصة لتحديد النطاق والحجم الفعليين لهذا البرنامج وإزالته بشكل نهائي. ويمثل هذا التعاون أيضاً فرصة تاريخية للحكومة السورية لإثبات حسن نيتها للمجتمع الدولي وأنها تشاركنا رؤيتنا لعالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

ويواجه مفتشو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية المهمة الصعبة الآن المتمثلة في إجراء جرد كامل لأي أسلحة كيميائية متبقية والمواقع ذات الصلة – بما في ذلك أي مرافق إنتاج ومعدات وذخائر وسلائف ومكونات أخرى – قبل التحقق من تدميرها، مع إقامة وجود دائم داخل البلاد.

ويعتمد نجاح هذه المهمة على حصول الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التمويل الإضافي والخبرة والموارد اللازمة للقيام بهذا الجهد الضخم والمعقد.

وترحب الولايات المتحدة بالعمل الاحترافي والشفاف الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونشيد بالشركاء والحلفاء الذين يقومون بالمثل. لكن هناك حاجة إلى أكثر من ذلك بكثير. ولذلك، فإننا نؤيد نداءات المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمانة الفنية بتقديم مساهمات مالية حيوية لضمان إيجاد حلول فعالة وفي الوقت المناسب لهذا التحدي.

لدينا جميعًا مصلحة في نجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن مسؤوليتنا المشتركة تجاه الأجيال القادمة هي تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية.

ونتطلع إلى جهود الحكومة السورية لإزالة برامجها للأسلحة الكيميائية ونرحب بجهودها تجاه ضحايا وعائلات الهجمات السابقة الذين يستحقون العدالة منذ فترة طويلة.

ويجب أن تبقى هذه المسألة البالغة الأهمية قيد نظرنا حتى ينتهي العمل.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): يشكر بلدنا السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على عرضها التقرير الشهري الـ 140 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2025/330)، وفقا للقرار 2118 (2013) والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وننوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تواصل القيام بعملها للتحقق والمساعدة في الإزالة التامة لبرنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية بمهنية واستقلالية تقنية والتزام بالحقائق.

أسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف من جانب أي جهة ولأي سبب كان. فهذا الاستخدام يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد وجوب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم دون استثناء أو تأخير.

وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون الأولي من جانب السلطات السورية المؤقتة والذي أتاح استئناف بعض أنشطة التحقق داخل البلد. ونرى في هذا السياق السياسي الجديد فرصة حقيقية لتصحيح أكثر من أربعة عقود من أوجه عدم الاتساق والإغفال الخطير فيما يتعلق بالمسؤوليات الدولية. وتشكل زيارة المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في شباط/فبراير من هذا العام، وكذلك المهمة الأخيرة التي أُوفدت في الفترة 14 إلى 25 نيسان/أبريل 2025 وغيرها، خطوات يجب أن تقترن بأهداف حسنة التوقيت. ونلاحظ، كخطوة إيجابية، الاستعداد الذي أعرب عنه وزير الخارجية المؤقت، السيد أسعد الشيباني، لتقديم الدعم الكامل للمنظمة.

غير أن بنما تعرب عن قلقها إزاء المسائل الـ 19 غير المحسومة فيما يتعلق بالبرنامج الكيميائي السوري والتي ينطوي الكثير منها على عوامل وأسلحة كيميائية لم يُعلَن عنها قط بصورة سليمة. ولا تزال هذه الإغفالات تشكل تهديدا للأمن الإقليمي والدولي.

ونشجع على ترجمة هذا الاستعداد إلى إفصاح تام وإتاحة إمكانية الوصول دون قيود والامتثال الكامل لجميع الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، نرى أن من الضروري أن يتمكن فريق تحديد الهوية والتحقيق التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من مواصلة عمله دون قيود بالتنسيق الوثيق مع آليات المساءلة التي أنشأتها الأمم المتحدة.

وتؤكد بنما من جديد التزامها بنزع السلاح والسلام والعدالة. وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى ضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، سواء في سورية أو في أي مكان آخر من العالم.

وندعو الدول الأطراف إلى توفير الموارد المالية والتقنية والبشرية اللازمة لتمكين المنظمة من إقامة وجود فعلي ومستدام في سورية.

أخيرا، نؤكد أهمية عمل المجلس بوحدة وتصميم لمنع الإفلات من العقاب وتعزيز النظام الدولي لحظر الأسلحة الكيميائية الذي يضع الشروط الحتمية التي تمنع الفشل الجماعي الذي تجسده الهجمات بالأسلحة الكيميائية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أهنئكم وبلدكم الصديق غيانا بداية على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري، متمنيا لكم كل التوفيق. وأشكر زميلي، الممثل الدائم

لليونان، وفريقه على إدارة أعمال المجلس الشهر الفائت. كما أتوجه بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها وعلى التعاون القائم بين مكتبها وبين وفدنا والحكومة السورية.

تؤكد الجمهورية العربية السورية التزامها الثابت بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد أظهرت سورية من خلال تعاونها الكامل مع المنظمة على مدى الأشهر الماضية إرادة سياسية واضحة وعزما راسخا لتجاوز المرحلة السابقة وما رافقها من سلبيات طغت على العلاقة بين الجانبين.

لقد وضع الأساس المتين لهذا التحول استقبال السيد رئيس الجمهورية للمدير العام للمنظمة في مطلع شهر شباط/فبراير الماضي على رأس وفد كبير ضم ممثلين عن فريق تقييم الإعلان وبعثة تقصي الحقائق وفريق تحديد الهوية والتحقيق الذي زار سورية لأول مرة.

كما تجلى تصميم سورية على إحداث نقلة نوعية في علاقتها مع المنظمة في تأكيد السيد وزير الخارجية والمغتربين أمام الدورة 108 للمجلس التنفيذي للمنظمة بتاريخ 5 آذار/مارس الماضي على التزام سورية بتدمير أية بقايا محتملة من برنامج الأسلحة الكيميائية الذي تم تطويره في ظل النظام السابق، وضمان تحقيق العدالة للضحايا.

لقد أطلق الانفتاح والتفاعل الإيجابي الذي أبداه الجانب السوري مع المنظمة مرحلة جديدة من التعاون. وهذه المرحلة تميزت بالتفاعل النشط بين الجانبين. فتم استقبال فريق من خبراء الأمانة الفنية خلال الفترة من 12 إلى 21 آذار/مارس الفائت وانخرط الجانب السوري مع الفريق في مناقشات مكثفة بشأن إنشاء وجود مستدام ومكتب لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، بما يشمل وضع الترتيبات الإدارية واللوجستية والأمنية ذات الصلة.

لقد قدمت سورية للفريق كل أشكال الدعم والتعاون، بما في ذلك عبر إصدار سمات الدخول اللازمة لجميع أعضاء الفريق وإتاحة الوصول الكامل وغير المقيد للمواقع وتيسير مقابلة الموظفين المعنيين. كما وفرت كافة التسهيلات المتعلقة بالأنشطة الميدانية للفريق الذي زار خمسة مواقع في محيط دمشق، من بينها منشأتا برزة وجمرايا التابعتان لمركز البحوث العلمية. وعاين الفريق عددا من الوثائق وجمع عددا من العينات التي يسّر الجانب السوري حصول الفريق عليها ونقلها بشكل آمن إلى مقر المنظمة في لاهاي.

بالإضافة إلى ذلك، وافق الجانب السوري، تلبية لطلب الأمانة الفنية للمنظمة، على زيارة فريق آخر من خبراء المنظمة إلى سورية، وتم استقبال هذا الفريق بتاريخ 14 نيسان/أبريل الماضي، مع تقديم كافة التسهيلات اللازمة له لمتابعة العمل على إنشاء بعثة للمنظمة وتأمين مقر لها في سورية وإجراء زيارات ميدانية. ويسّرنا وصوله إلى المواقع التي طلب زيارتها، والتي بلغ عددها سبعة مواقع، ومقابلة الموظفين المعنيين.

لقد تم إبراز أوجه التعاون السوري الفعال والإيجابي تلك في التقرير الشهري الأخير للمدير العام، الذي يغطي أنشطة المنظمة في سورية خلال الفترة من 24 آذار/مارس ولغاية 23 نيسان/أبريل الماضي (انظر S/2025/258)، وهو الأمر الذي يعكس انطلاقة جديدة للعلاقة بين السلطات السورية والمنظمة،

علاقة تقوم على الثقة والشفافية. ولا يفوتني في هذا المجال أن أتوجه بالشكر لدولة قطر وقيادتها على دعمها القيّم.

وحاليا، يجري التحضير لانتشار ثالث لفريق من الأمانة الفنية للمنظمة يشمل زيارة عدد من المواقع التي سيتيح الجانب السوري وصولا غير مقيد لها، وذلك في إطار التزامنا بالتعاون مع الأمانة الفنية وتمكينها من تنفيذ ولايتها وفقا للاتفاقية.

تعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على إدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان ومن قبل أ ي كان وتحت أي ظروف. لقد أكدت القيادة السورية مرارا التزام سورية الجديدة الكامل بأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحرصها على استثمار المرحلة الحالية لبناء علاقة تعاون إيجابية مع المنظمة بهدف حل المسائل العالقة ذات الصلة بإعلانها الأولي، مع الأخذ بالاعتبار أننا نتعامل مع وضع معقد ورثته الإدارة السورية الجديدة عن النظام البائد وأن مهمة المنظمة في التعامل مع هذا الوضع ليست اعتيادية أبدا. وتعترضها تحديات كبيرة، ذات أبعاد أمنية وعملياتية من بينها صعوبة تأمين المواقع التي يتواجد بعضها في مناطق لم تشهد استقرارا كاملا والتهديد الناجم عن الألغام والذخائر غير المتفجرة والاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتي كان آخرها قبل يومين في 3 حزيران/يونيه. إن التعامل مع هذه التحديات يتطلب مقاربات بناءة وحشدا لجهود المجتمع الدولي من أجل تقديم الدعم والموارد اللازمة لرفد الجهود المشتركة للحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن سورية تتطلع لدعم ومساندة المجتمع الدولي والمنظمة لها للوفاء بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية. وتجدد تأكيد عزمها على مواصلة العمل بشكل جاد وبناء لطي صفحة هذا الملف وإغلاقه بشكل نهائي انطلاقا من حرص سورية على تعزيز الأمن والسلم الإقليميين والدوليين وتوطيد النظام العالمي لعدم الانتشار وإيمانها العميق بأن لا مكان للأسلحة الكيميائية في عالم اليوم.

ختاما، لقد باتت سورية شريكاً موثوقاً يتشاطر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع المجتمع الدولي أهدافاً مشتركة تتمثل في التخلص من أية بقايا محتملة للأسلحة الكيميائية في سورية. ويغمرنا ارتياح بالغ لأن زمن الخلاف وانعدام الثقة قد ولى وحل محله التعاون الشفاف في إطار شراكة حقيقية وهي شراكة بناءة من شأنها تمكيننا من تجاوز الصعوبات مهما بلغ حجمها وتعقيداتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة غوفين (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة.

إن موقف تركيا المبدئي والثابت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية معروف جيداً وقد تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة. يمثل سقوط النظام السابق فرصة تاريخية لمعالجة المشاكل التي طال أمدها في سورية وضمان مواصلة الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتبقى الأولويات الفورية هي الإعلان الكامل والدقيق عن مخزون سورية من الأسلحة الكيميائية، وتوفير إمكانية الوصول الآمن وفي الوقت المناسب ومن دون انقطاع إلى جميع المواقع ذات الصلة، والتخلص من أي مخزونات متبقية بطريقة يمكن التحقق منها.

وفي هذا الصدد، نرحب بما أبدته الإدارة السورية من استعداد للتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو ما جرى التأكيد عليه مرة أخرى اليوم. إن الزيارة التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى دمشق في شباط/فبراير، بهدف بدء حوار بشأن الإعلان عن مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية المتبقية والتحقق منها وتدميرها، تشكل خطوة إيجابية إلى الأمام. ونشيد بالخطاب الذي ألقاه وزير خارجية سورية، السيد الشيباني، أمام المجلس التنفيذي، الذي أكد فيه من جديد التزام سورية بالقضاء على ما تبقى من مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية. والزيارات التقنية الأخيرة التي قامت بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية في آذار/مارس ونيسان/أبريل دليل ملموس على هذا الالتزام. وفي تقريره الأخير عن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري في أيار/مايو (انظر S/2025/330)، أشار المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن السلطات السورية منحت إمكانية الوصول غير المقيد إلى جميع المواقع ذات الصلة وتعاونت تعاوناً كاملاً مع فريق الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وخلال تلك الزيارات، جمع الفريق الفني عينات ووثائق يمكن أن تؤدي دوراً في القضاء على الأسلحة الكيميائية المتبقية وتحديد مرتكبي الهجمات الكيميائية في سورية بهدف ضمان المساءلة. ومن الجدير بالذكر أن الفريق الفني حصل أيضا على معلومات جديدة لم يكشف عنها النظام السابق.

ويتوقع المجتمع الدولي من الإدارة السورية أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك، من الضروري دعم الإدارة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك المسعى الحاسم الأهمية. إن بناء القدرات وتوفير الموارد الكافية أمران أساسيان. وهناك حاجة إلى موارد مالية وتقنية ولوجستية إضافية لتمكين نشر بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بنجاح على الأرض. تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة لتوفير الدعم اللازم لتلك المهمة المعقدة. إن بلدي على استعداد للمساهمة في مبادرات بناء القدرات التي تهدف إلى تدريب الخبراء السوريين. وسنواصل تيسير بعثات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعم العمل الميداني للمنظمة. لطالما أكدت تركيا على دعمها القوي لوحدة الأراضي السورية. غير أن الغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة التي تستهدف البنية التحتية السورية، بما في ذلك المواقع المحتملة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية، تثير قلقا بالغا. ينتج عن هذه الهجمات مخاطر جديدة ويمكن أن تلحق الضرر بالأدلة المحتملة المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في الماضي. كما أنها تعرض أمن تلك المواقع للخطر وتزيد من خطر وقوع المواد الحساسة في الأيدي الخطأ. يجب أن تتوقف هذه الهجمات، حيث إن المساءلة والعدالة لضحايا الأسلحة الكيميائية تتطلب الحفاظ على جميع الأدلة ذات الصلة.

والقرارات الأخيرة بشأن رفع العقوبات تمثل خطوة رئيسية نحو تعافي سورية وتنميتها. إن تركيا ما فتئت تدعو إلى رفع العقوبات وتشجع جميع الشركاء الدوليين على اتخاذ خطوات مماثلة. لقد حان الوقت الآن لتركيز جهودنا الجماعية على إعادة بناء سورية.

وفي الختام، لا تزال تركيا ملتزمة بدعم جميع الخطوات الحقيقية التي يمكن التحقق منها نحو القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية في سورية.

رُفعت الجلسة الساعة 16/15.